

Menhecu't-Tecdidi'l-Cezri fi Fehmi'l-Islam

Hüseyin ATAY

Prof. Dr., Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi

خير ما ابدأ به هذا المقال هو قول الله سبحانه وتعالى : والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئاً [١] . يولد الإنسان طفلاً صغيراً بحضور أمه لا يدرى شيئاً مما يجرى حوله . وحين يفتح عينيه يبصر الاشياء فيتطلع الى العالم الجديد والبيئة المحيطة به حيث ينمو وينشاً ويكبر ويتعلم ويتربى على أيدي والديه وأساتذته وممن يجاورونه . وظروف البيئة والحالة الاجتماعية والحضارة التي يعيش فيها ، لها اثر كبير في تشكيل حياة الناشئة (الاطفال) سواء أكانت هذه العوامل مادية او معنوية وغير مادية .

وتتعترى حياة الإنسان كمخلوق اجتماعي للسراء والضراء الذي ينعكسان على مستقبل حياته حتى اننا نرى الاختلاف الواضح في نفس الأسرة بين الأخوة والشقاء في حالتهم الروحية وقابلتهم العلمية والمهنية ومهاراتهم الشخصية وكون بعضهم ذكياً وذا نظرية بعيدة الأفق والمدى وقصرها وقلتها عند بعضهم الآخر . وهذا ما يسميه العلماء المحدثون الفروق الفردية وهذه هي سنة الحياة منذ أن بدأ الإنسان حياته وسيبقى إلى قيام الساعة .

إن الله عز وجل خلق الكون والإنسان والحياة وهو يعلم ماخلي كلما يعلم كيف وأين يتعلم الإنسان ويتربى وما هي استعداداته العقلية والروحية والبدنية وقد قال عز وجل شأنه : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها [٢] . فإن الناس كلهم ليسوا مكلفين سواء بسواء وهم غير متساوين في الكفاءة والمسؤولية حتى إن الإنسان الواحد يختلف تكليفه ومسؤوليته من حالة إلى أخرى . لأنه قد يستطيع اقامة عمل وأمر في فترة لا يستطيعها في حالة أخرى أو قد يقدر أكثر من ذلك .

وإذا امعنا النظر في تاريخ الإسلام نشاهد أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في حياة النبي اثناء نزول الوحي كانوا يختلفون في فهم الآيات والأحاديث النبوية كما كانوا يختلفون في تطبيق احكام الآيات والأحاديث ، كل واحد منهم على حسب مقدراتهم العقلية وتجربته العملية وفهمه العلمي ومدى نظرته للمجتمع الذي يعيش فيه وحالاته المحيطة به .

[١] النحل ، ٧٨

[٢] البقرة ، ٢٨٦

وهذا ما يري وياضحاً عندما ينقسم الناس إلى طائفتين: طائفة وفاقت على معايني، بالإضافة للغوية المظاهرة المعنى ولم تتجاوزها وطائفة نظرت إلى مقاصد العبارات وغايات الكلام وأهداف المتكلم / وتجاوزت المعانى للغوية إلى معانى أخرى بعيدة المدى . ونحب أن نذكر المثال المشهور فى تاریخ الإسلام . وهي الحادثة التي قد وقعت فى السفر إلى بني قریطة وذلك عندما امر النبي صلی الله عليه وسلم باقامته صلاة العصر فى بني قریطة حيث قبيل لهواه ولعذله اصحاب المؤهر والإفاظ .

والطائفة الثانية هم الذين فهموا العبارات والإفاظ بمعانى بعيدة واستندوا بذلك على قواعد عامة فى الدين الإسلامي دوسعنا معانى الإفاظ وخرجوا من نطاق الفنقة يمكننا ان نقول انهم فهموا فى الكلام الملفوظ وغير الملفوظ . واستدلوا بالمعانى الموجدة والمذكورة على المعانى غير الموجدة او غير المفظة ، وقد اطلق على هؤلاء « المقلانين » - وهاتان المطائفتان تشكلان قطبین فى الفهم والأدراك . وأقرهما الرسول صلی الله عليه وسلم لأن النظرين لا يقدرون على أكثر من ذلك . لأن الله تعالى قال : « لا يكفل الله نفسا إلا وسعها » [١] . مدارك الفهم ودرجاته الإدراك للإنسان داخلة فى مفهوم الآية .

وهذان النوعان من الناس يساور لون جمع الناس حولهم وهذا الميل موجود فى طبيعة الإنسان حتى انه من قدرته الاصطيلية له فى اى مجتمع كان ولكن المهم أنهما يكون حاكماً على المجتمع يسيطران به . ولكن قادة المسلمين الاوائل من الصحابة الكرام البررة والتباين الصالحين هم كانوا من الناحية الفكرية والأدارية والسياسية من المطائف الثانية اى من العقلانيين . وأمثلهم الأعلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ان هؤلاء نظروا فى الإسلام نظرة بعيدة المدى وفهموا الإسلام على صورة يشمل الإنسان كاملاً والبشر والشغوب المختلفة فى إقاليم مختلفة كما بيشه واستشهد ببيان القرآن الكريم كتاب للناس جميعاً وكافة الشعوب المختلفة ولذلك استبطوا قواعد وأحكاماً إسلامية من النصوص حسب خاجاتهم ، وطبقوها على واقعهم وظروفهم الجغرافية وقد استطاعوا أن يفهموا القرآن والنصوص الإسلامية فهمها واسع الإفاق ونظير الشامل حيث إن الإسلام قد انتشر بسببه بين الشعب المختلفة الأجناس والألان بسرعة هائلة لأن رائدتهم قد كان داعشاً القرآن والحديث النبوي صلى الله عليه وسلم وهما يحتويان معانى واسعة الأطراف و شاملة الأدوار . وعلى هذه الروح

الشاملة المنبعثة من مفاهيم الاسلام قد تأسست الحضارة الاسلامية وانشئت العلوم الاسلامية من فهم المسلمين الاوائل والسلف الصالحين المفكرين حتى القرن الثالث والرابع الهجري .

وبعد هذا انكمشت روح المسلمين من افئتهم وبقيت العلوم في بطون الكتب قد تقرأ دون إحساس وشعار بمعانيه المقصودة وجمدت الأفكار لأن السماء اقلعت عن الإمطار والارض بلعت مياهاها العذبة واصبحت ارض الاسلام ارضا جديبا بعد ان كانت ارضا خصبا .

ومتأخر عن ساروا يحصدون مازرع الاولى ، وهم لايزرعون شيئاً واستهلكوا ما انتج الاولى واصبحوا يعيشون في الابنية التي بناها الاولون وهم لاينتجون شيئاً ولايبنون ابنية وأمسى يعتقد المتأخر عن بناهم ادنى درجة منهم واقل ذكاء وادراماً وفهمًا وعلماً كان المتأخر عن اخذوا الاولين ارباباً من دون الله كما قال تعالى :

« اخذوا ا汇报هم ورهبانهم ارباباً من دون الله » [٢] .

قد يعترض السائل بان هذا القول لاينطبق عليهم . هذا صحيح نحن مع السائل فيما يتعلق من الناحية اللفظية لأنهم يقررون الإيمان الاسلامي بأفواهم واما من الناحية الفعلية فإنها تنطبق عليهم تمام الانتهاء .

لأنهم قرأوا الأصول والقواعد الصحيحة ولكن لم يعملا بموجبها ولم يطبقوها . اذا طرحت عليهم مسألة او قضية ما او قابلوا بحادثة واقعية ما فقد ذهبوا الى ماكتب الاولون لحل هذه القضية او المسألة او من سبقوهم بالفقه والحديث والتفسير ولم يذهبوا لاستنباط الاحكام مباشرة من القرآن وال الحديث . وأدلتهم على عدم ذهابهم للقرآن وال الحديث هى بأنهم لا يحتاجون للفهم مرة اخرى للقرآن او الحديث لأن الاولين قد فهموا وفسروا وشرحوا . وهكذا ليس هناك حاجة الى تفسير اخر او شرح جديد غير شروح الاولين .

غير اتنا اذا نظرنا الى القضية بصورة واقعية اكثر وضوحا نستطيع ان نقول بان مشكلة العالم الاسلامي اليوم قائمة على اكتاف الفريقيين من العلماء .

الفريق الأول : وهم الذين يتعلمون العلوم الإسلامية عن الكتب المدونة من قرون مضيئة ويفهومونه عن هذه الكتب المدونة قدّيماً . ويجزمون باعتقادهم أن هذا هو الإسلام المسيحي ولا يكتنهم ان يزداد عليها شرحاً او تفسيراً او بياناً جديداً آخر . والناس يعيشون على ماضطله الاولون وتسبّب الحياة اليومية كما هي . ان المزمن الحق او المسلم الحقيقي هو الذي يطبق الاحكام التي دروّنت في الكتب القديمة بدون زيادة او نقصان . هذا هو المزمن الحقيقي في نظرهم حتى ياعتقادهم إن كل من لم يطبّق مافي الكتب القديمة او أهمل بعض احكامها تقصّت درجتهم الاسلامية ونقص ايمانهم . هذا ما يغره هؤلاء . وعلى هذا المنوال هم مصرون ومعاذون في رأيهم حتى قد يجاهدون ويقاتلون من أجل ارجاع الناس أو الحكومات الى تطبيق ما في المدونات القديمة . ولديهم تغيير طريق العدالة البوذية فردية كانت أو اجتماعية أو حكومية كانت أو دولية أو عالمية . اعتقد ان التفاهم مع هؤلاء قد يكون صعباً جداً إلا في بعض المسائل البسيطة بعد تضليلهم ووقوعهم في حيّص بيّص .

الفريق الثاني : وهو من العلماء الذين يدرّون السلف الصالحين والعلماء السابقيين لهم فضل كبير في وعي الإسلام وأجهادهم في فهم الإسلام وتطبيقه ، إلا أنهم هم عملاً على أحسن وجه وعلى حسب طرورفهم وشروطه والمعصر الذي عاشوا فيه . وإنهم كل مرّة من المرات قد راجعوا القرآن والحديث وطبقوا اصولاً وقواعد عامة . هذا بالنسبة للعصر الذي كانوا يعيشون فيه ، ويقولون أما تمنّ الآن فتعيش نفس عصر غير عصرهم وفي شرط غير شرطهم وفي بيته تختلف تماماً عن البيئة التي كانوا فيها يعيشون . ولديهم إبداً القىّاس بين ظروفنا وظروفهم حتى لا يمكن المقارنة فيما بينهما ولا يمكن لنا ان نتخذ عصرهم اسوة لنا وقدرة . فذلك يجب علينا عند ذلك ان نرجع الى القرآن او الحديث كما راجع الاولون وعملوا بها وعند ذلك يمكننا ان نتفق معهم بالأساس واما ان نعتبر اقوالهم وافكارهم بمرتبة حكم القرآن او حكم الحديث فانه يخالفها والاصول فيها .

هذا هو مایراه الفريق الثاني ، وليس مروقاً وخروجاً عن الدين وعن القواعد الإسلامية وانهم يدرّون بيان استنباط الأحكام يجب أن تؤخذ من القرآن الكريم مباشرة او من حدث النبي صلى الله عليه وسلم ثم يتناولون ويجهدون الفهم على حسب ظروفهم الجغرافية او المعاصرة ولامانة لديهم بيان يستفاد عن آراء العلماء السابقين في كثير من القضايا . لأن العلماء احرار في تفكيرهم وابداء رأيهم في كل عصر او في عصرهم بالذات ، ويردون الحال

السلبي والوصول إلى الانفصال فيما بين الدول الإسلامية وبين شعوبها حتى يجب على المسلمين عامة الرجوع إلى القرآن والحديث وليس الحكماء إلى الرجال والعلماء لحل المشاكل العصرية القائمة فيما بين الحكومات الإسلامية وبين شعوبها .

لقد ان أقول هنا يجب علينا ان ن Pursue منهجا بدراسة هذا الموضوع دراسة شاملة وواسعة الاطراف حتى نصل إلى الاتفاق فيما بين الفريق الأول والفريق الثاني . وتوسيع الشكبة امام اعين الفريق الاول والفريق الثاني بصورة صريحة ومبسطة لا يقى هناك التباين .

الاجتهاد

المصدر اللانهائي للشرع الإسلامي هو الإجتهد ، فنان اصل الكلمة مستندة من الجهد يفتح الجيم وتاتي بمعنى المعنوية والمشقة . واشتق منها أيضاً الجهد بضم الجيم وتاتس بمعنى الملاطفة والقورة ، ومنها استقت الجهد ومعناها الجلب الذي يستخلص منه الزبدة وهذا ما يتطلب الجهد والمشقة ، وجهل ايضاً يفتح الجيم للأرض الصلب وغير المثبتة [١] . وان كلمة الإجتهد التي استقت منها تنتهي بذلك الجهد الأقصى والتعب للتحقيق والتقطيق عن أي شيء .

ومعنىه المصطلح ليس غير هذا . وهذا يعني ان الإنسان يصرف غالبية جهده وراء طلب أكمال حكم شرعى للحصول على إجتهاد بدرجات غير قاطعة اى خلنية . والإجتهد يعني بذلك كل الجهد فى هذا السبيل [٢] والذي ينوى عمله فى هذا الموضوع على اكمال وجه يسمى بالمجتهد . وإن الفرق بين المعنى المصطلحي واللغوى هو أن العمل المبذول ليس إلا لوجل حكم شرعى اى دينى

[١] معجم مقايس اللغة لابن فارس ، المجلد ١٨٦٤ - ١٨٧٤ ، حسين اطلاى :
القاموس التركى - العربى الكبير ص ٣٠٤ ، عاصم افندي : ترجمة
القاموس ١١١١/٨

[٢] الأدمى ، الأحكام ١٣٩٣ ، كشف البرزوى ١٣/٤ ، ابن هسام التحرير :
أحكام الأحكام ٢٩١ ، البيضاوى : المنهاج ٢٨٤/٣ (فى هامش التحرير) ابن حزم :

بالموسائل الازمة لمعرفة النتتجية، الذي يفهم من هذا ان الرسول صلى الله عليه وسلم عندما كان يجتهد او عندما كان يبحث المسألة على الاجتهاد فان هذا الغرض كان موجوداً ، غير انه بعد تكامل العلم وتطورها وضفت بعض المصطلحات والشروط ، بالإضافة على هذا تجد ان الاجتهاد قد قيد بشروط زائدة بالرغم من انه كان من المضروري ظهور بعض الشرط لان المراضي الدينية لا يمكن ترتكها لغير المسلمين وغير المسلمين بها كما فى غيرها من المراضي والعلوم الاخرى . وبما ان الدين موجود يمكى الافراد من جمیع المطبقات فان احكامه وضفت تحت قيد وشروط عامة لضبط الامور وأحوال الناس ، الا ان الشروط الموجولة فى كتب اصول الفقه للاجتهاد فيما لو طبقت لاجتهادات الامام الاعظم ابن حنفية والامام الشافعى لكن اجهادهم موجود شمل ، لأنهم قد اعترفوا مرارا وخاصه الامام مالك ، بأنه لم يصل اليهم الاحاديث التي وصلت للآخرين . لانه من ضمن شروط الاجتهاد المنشتركة مؤخرأ الاحاطة بكل الاحاديث والمسنن الشريعة في موضوع الاجتهاد . فان الرسول صلى الله عليه وسلم عندما حت المسألة على الاجتهاد لم يخطر بباله هذه الشروط ويجب ان تضيف هنا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبحث احدا ما على الاجتهاد ولم يعين قضييا او حاكما الا من يتميز منهم بالذكاء والتجربة ومن له المقدرة في اللغة والادب ومن له مهارة في التفكير .

وكما عرفنا الاجتهاد بأنه عمل مجهد ومضنى وانه يبيل الى المبالغة ولو ان اصل الكلمة تعنى المشقة والصعوبة وصرف الملاقة ، فإن نفس الكلمة الاجتهاد تعنى بذل الجهد واجبار الانسان نفسه للوصول الى النتتجية ، ولا تعنى بأنه يضنى الانسان ويعجز بحسبه ينقطع عن العمل دون ان يصل الى المقصود . وهذا ما ساحتاته الافتكار على المعنى اللغوي للاجتهاد . فان كلمة الإجهاض التي تستنق من نفس الاصول لا تتفيد المعنى نفسه بل تتفيد ازالة الملاقة ونفاذهما وياتى يعني الوصول الى الحد القصوى من العمل ، الا ان الكلمتين في صيغ مختلفة ، لايجدر استعمال الواحدة بدل الأخرى ولقد اجتهد عمر (رض) في مسألة واحدة في ازمنة مختلفة لرأيين مختلفين ، وعندما سئل عن حكمه هذا ، وقيل له لقد حكمت على هذه المسألة في السنة الفلانية بهذا وبالآن ابدى رأيك بشكل اخر ، فاجاب عمر (رض) : بيان لكل شيء وحكم او انه [١] . وكان الحكم هذا هو في الخطاب الذي كتبه الى ابي موسى الاشمرى . وان هذه الرسالة اشاره الى ان ابداء الرأى في مسألة

[١] اسلام المؤمنين ، لابن القديم الجوزيه . ١٣٦٧/١

واحدة وفي ازمنة مختلفة لا تشكل أية مانع ، وهى ممكنة وجائزه شرعاً . وفيما لو اتعب عمر (رض) نفسه جاهداً متخصصاً فلعله كان يصل الى حكم بحيث لا يستطيع ان يغير رأيه فيه . ولكن هل يمكن ذلك استقرارياً ؟ حيث ان الامور الجزئية تتغير من آن لآخر . وبغض النظر عن التغييرات الجزئية والفردية وبخضاعها تحت قواليب وقيود غير مزعومة تجمد الحياة والافكار وتتردى المجتمعات البشرية وهي ضد قانون الحياة وهي النشوء والنمو والتحول والتطور .

بناء عليه فيما اذا جمع الانسان شتات معلوماته واجهد نفسه فان الحكم الذى يصل اليه بعد اجتهاده الاول ويقوده الى جمع معلومات جديدة او الافكار التى طرأت عليه ، اذا وصل الى حكم جديد ، وهذا يعد اجتهاداً ثانياً ولا ينقض الحكم الاول بالاجتهاد الثانى . وفيما اذا وضع الحكم الاول فى حيز التنفيذ لا يجرى عليه اي تغيير ، اي نفذ حكمه وانتهى دوره . لذا لقد وضع فقهاء اصول الفقه قاعدة « ان الاجتهاد لاينقض بمثله » . وعلى رواية الطبرى ان رجلاً عندما التقى بعمرو بن الخطاب (رض) قال : ان علياً (رض) حكم على مسألتى بكذا : قال عمرو (رض) : لو كنت انا لحكمت بكذا . قال الرجل : مامنعتك فى ان تحكم كما ترى وانت الخليفة ؟ فاجab عمرو (رض) : لو كان هناك آية من القرآن او حدث للرسول لحكمت كما ارى ، وان ما اراه فكر واجتهاد ، وهذا مشترك بين حكمينا . وقال (رض) : لا ادرى ما الصواب عند الله ؟ [١] .

مشروعية الاجتهاد :

وكما قلنا فى مناسبة ان للشرع الاسلامى مصدرين : الاول مكتوب (الشريعة والنص) والاخر غير مدون وهو غير النص والذى يعتمد على مبادئ العقل (الاجتهاد) لكون الاجتهاد من مصادر الشرع الاسلامى يعتمد فى مشورعيته على الوحي وعلى النبى صلى الله عليه وسلم الذى اتى بالدين الاسلامى .

وبما ان الرسول صلى الله عليه وسلم صاحب هذا الدين فان ما يقوله يكون من التشريع (الشريعة) ومن حقه تعريف ماهية الشريعة وكيفية الاستنتاج . وكما للرسول صلى الله عليه وسلم اعلام كيفية الوصول الى

[١] كتاب المؤتمر الرابع ٩٥ ، م سايس ١٩٦٨ ، مصر

استناداً للإحكام الشرعية ماهو غير مدون في الشريعة (القرآن والسنّة)، كما اجتهد صلّى الله عليه وسلم نفسه، إجاز الاجتهاد للصحابية، حتى إنّ سؤال من الصحابة حكماً في الحوادث التي شهدتها معهم، وعندما سئل فيما إذا كان النبي صلّى الله عليه وسلم بين الصحابة (رضي) منهم عندما أخذ فكرهم قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم لعمرو بن العاص أقض بين هذين . قال : أقضى وأنت حاضر ؟ قال صلّى الله عليه وسلم : نعم . على إنك إن اجتهدت فاصبِتْ فلك أجر عشر حسنهات .

وبهذا فإن المشرع الإسلامي له خاصياتان :
 [١] إن الأحكام التي تنتظم العلاقات بين رب والعبد في الدين قد وضعت وبشكل مفصل في القرآن والسنة ، وهذا ما يسمى بالتعبدى . لهذا اللقد قال علماء أصول الفقه بأنه لا يجوز القباس والإجماع في العبادات . وبينوا بأنه لا يحق لأى مجتهد إحداث أي نوع من العبادات بالقياس والاجماع . لا يوجد مجال للاجتهاد في تكثير أو تقليل أو تغيير بأى شكل من الإشكال في العبادات من هذا النوع ، ولذلك فإن العبادات التي لا تعتمد على القرآن والسنة الصحيحة تعتبر باطلة . إلا أن الممكن الاجتهاد في الأحكام الجزئية المتعلقة بالعبادات ، وهذا القسم في الدين الإسلامي لا يتغير . فنان تغيير ، تحول إلى دين آخر .

[٢] إن العلاقات البشرية بين الفرد والمجتمع من ناحية الأحكام في الشرع الإسلامي تنقسم إلى مصدرين اساسيين : يكون الأول من النص (القرآن والسنة) ومن ناحية تكون الأحكام التي تحملها تتجاوز المبادئ العمومية تعد محدودة جداً . والثانية الاجتهاد إلى مبادئ العقل .

وان ميدان الاجتهاد واسع جداً حيث تتrosse أحكمه للتغيرة طبقاً للزمان والمكان والذي سيعطى أحكمه من قبل هذا المصدر . وب بهذه الوسيلة سيساير التطورات الزمنية والحضارية حيث يلبى طلباتهم . وبهذا يمكن إثبات الأحكام في الدين الإسلامي التي تتغير والتى لا تتغير من حيث المصادر التي تعتمد عليها . وعندما يلقي النظر فى تصرنفات الخفاء الراشدين (الاربعة) يرى مدى التفهم الواسع لدى تطبيقهم للمبادئ العامة للنصوص الموصدة ، ولأن يفهم جيداً الإطار الضيق الذي وقفنا فيه .

فقلنا مادام انه متصل بالدين فاته فيما اذا كان من الممكن الاجتهاد ام لا . فالقرار لصاحب هذا الدين محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو لم يجوز الاجتهاد فقط بل امر به [١] . وعندما امر بالاجتهاد واعمال العقل او اد يكتب للشرع الاسلامي الابدية والاستمرار . شرح لنا الفيلسوف ابن رشد هذا بما يلى : ان الطريقة التي تلتقي الاحكام عن النبي عليه الصلاة والسلام بالجنس المثلثة : اما لفظ واما فعل واما اقرار اواما ماسكت عنه المشارع من الاحکام . فقال الجمهور : ان طريق الموقف عليه هو القیاس يعني الاجتهاد ، وللدلیل العقل يشهد بذلك ان الواقع بين اشخاص انسان غير متناهية والنصوص والاعمال والاقرارات متناهية ومحال ان يقابل مالا يتناهى بما يتناهى [٢] .

ومن الممكن الاجابة فقط على غير المتناهى بالاجتهاد . ويفهم من النشاطات الاجتهادية ماحدث في العصور التي تلت عصر النبي صلى الله عليه وسلم انة لم يرسد باب الاجتهاد ولم يمنع عنه وليس لدى شخص صلاحية السد او السماح مامنعني او فتحه الرسول صلى الله عليه وسلم من الاجتهاد . ويجب ان نقول بالاسف ، هناك من يقول بباب الاجتهاد قد سد . ولقد اشرنا فيما سبق لبعض اسبابه وهو انه من الصعب جدا ان يعطى حيالية وديناميكية نحو الحياة والتقدم عملا وحضارة وصناعة وحبيبة ومسايرة للزمان ان لم يسمح للاجتهاد الحر الذي كما كان . ومن لم يفهم هذا لا يجعل الاسلام كذلك حقيقة خلق حيرية وتبديد في حياة العالم الاسلامي دون الرجوع الى القرآن والسنة مباشرة كما قال الله تعالى «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول » [٣] . وان موضوع الاجتهاد هو من المراضي التي يجب علينا ان نتفق عدتها ونتحدث فيها وان كان لدينا كثير من المراجع بهذا الموضوع الا اننا سنتفق على بعض النقاط . التي تراها مهمه . ولابد من تشغيل جهاز الاجتهاد ولكن يريد الحياة فى العالم الراهن وان يحيى الاسلام ويجعل للإسلام روحًا تمشى وتدخل فى الشوارع والمعامل والمحافل ، فعليه الانقياد بهذه المسالة وان هذا لايعنى انه من الجائز اعطاء الغرية الكاملة والمطلقة لابداء لمن لا يعلم شيئاً فى الموضوع وليس له اختصاص معين وخاص وليس له صلاحية القول فى هذا المجال . وان من يريد ان يكون صاحب رأى فى موضوع من المواضيع عليه ان يقرأ فى ذلك الموضوع شيئاً يكفيه مع اشغال الفكر فيه . ولا يبعد من اهل الموضوع من

[١] النظر الى ماسبق من المصادر .
[٢] بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، استانبول ١٣٣٣ هـ لابن رشد ٢٠٩٦ - ١١٩٨

يجمع من الكلمات جملًا ويقوم بدعوى صاحب الفكر والرأي . ومقاييس قوة المفكرة يعتمد على الدفاع المقتنع عنه وعلى كونه متربطة بالجذب .

وللاجتهاد شرطان أساسيان على ماذكره الغزالى : الأول : معرفة مصادر الشريعة الاربعة (مدارك الشرع) : القرآن والسنّة والإجماع والعقل . والذي نريد أن تجلب بالنظر إليه هنا هو قوله « العقل » والذي أشرنا إليه بالبادئ العقلية والاجتهاد .

الاجتهاد وهو كيفية تطبيق الإسلام :

يبدو أن تعبيرات : أحياه الإسلام ، بعث الإسلام من جديد « تعبيرات لم تلق ردود فعل حالية . ويمكن أن يرجح تعبير حركة الحياة في الإسلام إلى الإسلام يحرى ماتحويه كلمات المحياتيات من المماقة والدلوام . والجديد أو بالذكر أن تعبيرات « التجديد » أو « التجدييد » والقيام بعملية التجدييد أو « حركة التجدييد » كل هذه التعبيرات قد قربلت ببردود فعل عنيفة ، ويمكن أن تذكر هنا سببين لرد الفعل هذا : أولًا فإن كلمة التجدييد اختفت مترجمة من اللغة الفرنسية (ريفورم) تعنى اعطاء الشئ شكلًا جديداً ومصورة أخرى ومن هنا بدأ النقاش الحار . والثاني : فكرية التجدييد بهذه جاءات إلى البلد الإسلامية بسبب ضعف المسلمين أمام الغرب النصراني ، وفهم الناس منها تجديد الدين الإسلامي ، تغريبه إلى النصرانية وتحويله إلى صوره حديثة لتناسب مع كل التغيرات الصالحة والفالسدة أو الموافقة عليها أو غير المكافحة عليها و يجعل الدين تابعاً لكل التغيرات ، لا متبعاً . وإن كان هذا الانفعال صحيحًا ضد هذا القصد الباطل ، فإن الاجتهاد لم يأخذ مشروعيته ومصدريته للدين الإسلامي يسبب هذه التغيرات الحديثة . وإنما وضي الإجتهاد كمصدر للشرعية من الله تعالى ومن رسوله كناس وانا تتغير المسائل الجبيدة فيها والاجتهاد هو الذي يحكم بين مصالح هذه التغيرات وفاسدها . وإذا لم يعترف بالإجتهاد المشروع شرعاً ، فكل التغيرات تصيب معمولة بها ولزيج التمييز .

وكما أوضحنا فيما سبق فإن هذا التعبير يفهمنا بان الاستبدال هنا يعبر عن وضع الجديد مكان القديم . وما يجب ان نضيفه هنا ان تعبير الاجتهاد ايضاً مازال يقابل برد الفعل ، بينما الواقع ان الاجتهاد كان دائمًا جدأً بين المسلمين الاوائل ومن فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه . فالمذاهب كلها تعتمد في الاصل على اساس الاجتهاد . ان الذين يقفون ضد الاجتهاد اليوم ويعارضونه هم الذين يعتبرون الاجتهدات القديمة هذه مشروعة ومقبولة جدأً . والطبقة المحافظة من المسلمين تسير وراء الحفاظ على القديم بالتزاجد كما هو ، بما تحمل الكلمة من معنى ، اي ان مهمتهم ووظائفهم وظيفة الحراسة ليس الا . فما كان العمل قائماً به وعلى اي نعط كان يجري به قبل الف عام يجب ان يقوم العمل اليوم بنفس الشئ وعلى نفس الشكل والنمط في رأيهم . وهذه هي المقاييس والمحك في كون الانسان مسلماً محافظاً في نظر هذه الطبقة .

ان المعنى الاصطلاحي الذي اعطي للاجتهاد لم يكن موجوداً في صدر الاسلام - اي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين . وكان المعنى لكلمة الاجتهاد في مفهوم الجيلين الاولين هو المعنى اللغوي لها وهو اعمال العقل واجهاده . يقال لكل عمل ذهنی الاجتهاد . فالمجتهد باعتبار ومفهوم هذا المعنى هو الذي يبذل جهده في اعمال الفكر . وهكذا ، فان من عارض فكرة الاجتهاد فقد عارض التفكير ووقف ضده ، ولذا فمن المشاهد وسط هذا الجو ان التفكير يخبو وينطفئ عندما يلقى الاجتهاد المعارضة ومن يقف ضده . اذن فان التجدد في الاسلام او حركة الاحياء له ، لايمكن تحققه في غياب الاجتهاد ، انتي اريد ان اطرح اصطلاحاً حديثاً اسميه تطبيق الاسلام « تهرباً من انتباه معارضي طبقة المحافظين من المسلمين . وما لاشك فيه ان تطبيق الاسلام لايمكن ان يتحقق بدون الاجتهاد . ان الاجتهدات التي ظهرت وتحققت منذ اللحظات الاولى من قيامها والى يومنا هذا لم تكن إلا إعلاماً وإبلاغاً للأحكام التي كانت توافق الناس في ذلك الزمان والمكان ، وظروفالذلك . كما ان الاجتهاد في زمن الصحابة كان هو التطبيق .

ويقول صاحب كشف البزورى ، فان علم الكلام ليس بمشروع فانا لو فرضنا انساناً جازماً باعتقاد الاسلام تقليداً لايمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الاحكام على ان المعاوزة عن حد التقليد الى معرفة الدليل تقع من ضرورة نصب الاجتهاد ، فانه لايبليغ رتبة الاجتهاد الا وقد قرع سمعه ادلة خلق العالم واوصاف الصانع جل جلاله وبعثه الرسول عليه السلام واعجاز القرآن فان كل ذلك يشتمل عليه كتاب الله عز وجل وذلك محصل للمعرفة الحقيقة مجازاً لصاحب حد التقليد . واما تفارييع الفقه فلا حاجة اليها للاجتهاد ، لأن هذه التفارييع ولدها المجتهدون بعد حيازة منصب

الاجتهاد، فكيف يكون شرطاً في منصب الاجتهاد وتقدم الاجتهاد عليها شرط [١]. لا يريد الخوض في النقاش حول العلوم التي كان ينبغي للمجتهد أن يحصل عليها وإنما ذكرت فكراً للفزالي والبزدوي بكلمة عابرة للالتفات إلى المسائلة والبحث عنها من جديد مما ينبغي للمجتهد في العصر الحاضر أن يكتسب من العلوم القديمة والحديثة كذلك . وإنما أرى أنه من المهم الاشارة إلى علم الكلام وجعله من العلوم الأصلية للإجتهاد حتى من قبل صاحب الكشف وفي الحقيقة ليسقصد من علم الكلام معرفة القواعد العقدية . وإنما المهم معرفة طرق الاستدلال وكيفية المحاكمة وكيفية الاستمداد على حد تعبير الفزالي من العلوم الأخرى للاستنباط وهي اليوم المسمى بالمنهج وهو علم بنفسه وله أهمية عظيمة في الإجتهاد .

والحقيقة أن الإجتهاد بحاجة إلى المام من العلم مع الأخلاص التام . وإننا نرى الناس والشباب متدفعين للإجتهاد ، وليس لهم معلومات كافية حتى أن منهم من لا يعرف قراءة القرآن التي تصبح بها الصلاة . وهؤلاء يجلبون اضراراً للدين . وإذا صرروا اندفاعهم وانبعاثهم إلى التعلم والتفكير يتغعون أكثر . وسبب ذلك الاندفاع هو عدم السماح بالإجتهاد للعلماء الجドرين به وأصبحت ساحات الإجتهاد خالية وارضاً خصبة ، رأى الجهال أن الميدان فارغ عن اللاعبين ، اندفع المتجروفون للعببة في الساحة . كما في ساحات العاب الرياضيات .

وان الأثر الوحد الذي وصل إلى يومنا هذا هو كتاب الرسالة الذي كتبه الإمام الشافعى المتوفى عام ٤٢٠ هـ - ٨١٩ م قبل تدوين كتب الحديث هو والذي ساعدنا على اخذ فكرة عن الإجتهاد .

ان الإجتهاد والقياس يعني نفس الشئ ، عندما يقع مسلم فى مشكلة لم يوجد فيها حكم شرعى يبحث فيه عن حكم صحيح فى هذا الخصوص عن طريق الإجتهاد يعني القياس [٢] ونص الشافعى هكذا « كل مانزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه اذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه ، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والإجتهاد القياس .

[١] كشف البزدوى ١٦/٤

[٢] الرسالة محمد بن ادريس الشافعى ٤٧٧ / مصر ١٩٤٠

[ب] للقياس طريقتان :

الاولى : ان الشئ يوجد في المعنى الاصلى وهذا ما لاختلف فيه .
 الثانية: انه يوجد في اساس الشئ تشابه في الموارد (الانواع) وان الشئ يلحق لاكثرها تشابها لذا يختلفون في هذا الموضوع [١] . ويؤمن الشافعى : « والقياس من وجهين احدهما ان يكون الشئ في معنى الاصل . فلا يختلف القياس فيه وان يكون الشئ له في الاصول اشباه . فذلك يلحق باولاهما و اكثرها شبها فيه وقد يختلف القائسون في هذا » .

[ج] ومندما لا يجد نصا (قولا) لحكم فاته يصار الى الاجتهاد ويبحث بهذا الموضوع للحصول على الحقيقة [٢] ونص الشافعى : « فيما ليس فيه نص حكم لازم واتما نطلب باجتهاد القياس واتما كلفنا فيه الحق عندنا .

[د] وان الشخصين اللذين لا يعرفان اتجاه القبلة فعليهم الاجتهاد لمعرفة القبلة فان قلت في حالة عدم التأكيد في معرفة القبلة بشكل تام فعليهم ان لا يصلوا فحينئذ فانهم لا يعرفون القبلة [٣] الغائبة عنهم على التمام اما ان يتركوا الصلاة او ترفع فرضية القبلة فيصلوا كما شاؤوا ولا يمكن اقتراح او ترجيح احد الاثنين .

وفي هذه الحالة يصلون كما يريدون لهم يعني يجتهدون ولا يلزمون بغير هذا او يتلزمون كذا في الظاهر اما في الحقيقة فتعفى الاخطاء التي خفيت عليهم باطلانا يعني من غير تعمد ولا تعفى الاخطاء التي تقع في

[١] نفس المصدر السابق ٤٧٩

[٢] نفس المصدر السابق ٤٨٣

[٣] نفس المصدر السابق ٤٨٩ الانتباه لعدم الواقع في الخطأ بالظاهر لدى البحث عن الحقيقة مسؤولية عند الله اما عدم الاصابة في البحث لا تؤجل مسؤولية وهذا قد عفى عنه ويفهم من هذا بشكل واضح بالنسبة للأدلة الظاهرية النظرية « كل مجتهد يصيب » وبهذا تتعدد الحقيقة في الظاهر وفي الحقيقة فان الحق واحد لا يصيب كل مجتهد فيه .

[٤] نفس المصدر ماسبق ٤٩٤

الظاهر يعني عمداً أن قلت لا يجب عليهما أن يصليا حتى يعلما (القبلة) باحاطة ، فهما لا يعلمان أبداً المغيب باحاطة وهم إذاً يدعان الصلاة أو يرتفع عنهم فرض القبلة فيصليان حيث شاءوا ولا قول واحداً من هذين وما أجد بداً من أن أقول يصلى كل واحد على ما يرى ولم يكُفَا غير هذا أو أقول كلف في الظاهر والباطن ووضع عنهم الخطأ في الباطن دون الظاهر [١] .

[هـ] عن عمرو بن العاص (رض) قال النبي صى الله عليه وسلم على القاضى ان يجتهد فيما يحكم فان اصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر واحد « اذا حكم الحاكم فاجتهد ، فاصناب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر » [٢] .

[وـ] ولقد ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم بان احد الاجرين اكثر بين الثنائى واما لداعى للاجر فيما لامشقة فيه ولا داعى للاجر ايضاً بالاخطاء التي رفعت وبالرغم من احتمال الخطأ فان الاجر بالاجتهاد . فان الذى اجتهد طبقاً للظاهر وفيما اذا اخطأ بالذى عفى عنه فالصحيح هنا ان يعاقب طبقاً لهذا الخطأ . والا ان كون هذا الموضوع مسامح فيه اي درجة كبيرة تؤدي الى عفو خطئه ولا تشبه للاجر الذى ليس ضمن قدرته عارى من الاعطاء [٣] .

[زـ] ولقد فرقوا فى الاجتهاد بين الظاهر والحقيقة (الظاهر والباطن) وان اخطأ ولقد رفعوا الذنب عن المجتهد الذى اجتهد طبقاً للظاهر ولم يرفعوا الذنب لمن فعل ذلك عمداً [٤] .

[جـ] لقد احسن الله تعالى الى البشر بالعقل وبالعقل امن للبشر ان يفرقوا بين القضايا المختلفة وارشد الطريق الذى يوصل الى الحقيقة بالحديث (النص) والاستدلال « ان الله جل ثناؤه من على العباد بعقول قد لهم بها على الفرق بين المختلف وهداهم السبيل الى الحق نصاً ودلالة» [٥] .

[١] نفس المصدر ما سبق ٤٨٩

[٢] نفس المصدر ما سبق ٤٩٤

[٣] نفس المصدر ما سبق ٤٩٦

[٤] نفس المصدر ما سبق ٥٠٠

[٥] نفس المصدر ما سبق ٥٠١

[٢] عندما يقوم الانسان بالاجتهاد للحصول على الاحكام باستعمال عقله والاستفادة من معلوماته بالادلة قد عمل ماعليه « فاذا طلبواها مجتهدين يعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانتة الله والرغبة اليه فى توفيقه فقد ادوا ما عليهم [١] . وهذه المادة الاخيرة التى تدل على اننا نتفق مع الشافعى فيه لمصادر الشرع الاسلامى (نص) والعقل (الاجتهاد) ويقال بان الاجتهاد ينقسم الى ثلاثة انواع :

١- فرض العين ، ٢- فرض الكفاية ، ٣- مندوب

[١] اذا اجتهد المجتهد فى حادثة رفعت له فانه فرض فردي (فرض عيني) لأن المجتهد لا يقلد فيما يجتهد سواء فيما يخصه او لغيره.

[ب] وعندما تقع حادثة توجب الافتاء فيما يخص غيره ولا يوجد متسع من الوقت ففي هذه الحالة يكون على المجتهد فرضًا فرديًا ان يجتهد . وعندما تقع حادثة لشخص يسأل عالما من العلماء فان عليه الاجتهاد وخاصة على الذى سئل فرض كفاية . فاذا اجاب احدهم سقطت المسئولية عن الاخرين فاذا لم يجيبوا مع انهم يعرفون الاجابة عليها فانهم يقعون تحت طائلة الاثم واذا لم يعرفوا الاجابة فانهم يعتذرون ، الا انه لا تسقط مسؤولية الاجابة عنهم بل تبقى كفرض جماعي بينهم .

[ج] وفي الحديث المشترك بينهم قاضيين يتوجول بينهما حكم فاذا اجاب أحدهما على هذه المسئولة فانه يسقط الجواب عن الآخر .

[١] ويندب الاجتهاد فى مسألة قبل وقوعها .
 [ب] ويندب ايضا الاجتهاد فى مسألة قبل وقوعها اذا سأله شخص للإجابة عليها [٢] .

[١] نفس المصدر ماسبق ٥٠٣
 [٢] كشف البزدوى ١٤٥ - ١٥ ، عبد العزيز البخارى (لقد اقتبس من قواطع الادلة) وهو كما ورد في كشف الظنون ١٣٥٧/٢ . يعود لأبي المظفر منصور بن السمعانى الشافعى (توفي ٤٨٩ هـ و ١٠٩٥ م) ارشاد الفحول ٢٢٣ .

الاجتهاد ملحة لاتقبل التجزئة :

ان علماء اصول الفقه ينافقون فيما بينهم مسألة قابلية التجزئة في الاجتهاد وهذا يستند على نقطتين :

- اولاً: تقسم المتجهدين الى المعلمات ، المجهد الملحق ، يعني الذي يُؤسس مذهبها ويضع مبادئه لذلك .
- الثانية: والاجتهاد المقيد ، المجهد الذي يتبع لمبادئه واصول المذهب ويبثثون عن الاجتهاد الذي ينقسم الى الذي لاينقسم .

ومن الواجب علينا ان نفكر في فائدة تقسيم المتجهدين الى قسمين او اكثر وبعد هذا يظهر لنا صحة او عدم صحة تقسيم المتجهدين الى طبقات .

والذى يظهر من عمل مسوولية المجهد فى كل مسألة تقع امامه مجتهد مطلق وهذا يعني بيان المجهد لا يقل المجهد ولا يستطيع ان يتبع غيره فى مسألة لم يجتهد فيها فاذًا تبعه وقلده فيها فإنه يخرب من كونه المجهد المطلق ، والذين يؤيدون هذا الرأى هم الذين يرون في المذهبية فائدة وبالنسبة للذين يقولون بأن الاجتهاد لاينقسم فالذى يجتهد فى موضوع معين يقبل اجتهاد غيره فى موضوع آخر وهذا لا يرجى الخل لاجتهاد وهذا هو الصحيح . وعلى هذا فالاجتهاد المطلق لا يرجى الاجتهاد فى كل مسألة . والاجتهاد ملكة ، ومعنى الملكة معرفة قواعد واصول المعلومات التي اكتسبها . وتطبيقه ومارسته يجعل الانسان متعددا عليه ويصبح من ضمن عاداته ، والملكة مشتقة من كلمة (مالك) تعنى العلم وصاحبه ومن هذا يفهم بأنه صاحب العلم ومالكه وموضوع الملكية فى الاجتهاد هنا ليس الاجتهاد بعدين . وان المجهد بهذه الملكة يستطيع ان يجتهد متى شاء ، وعندما يجتهد فى موضوع قد ينشغل عن موضوع آخر ، الا انه فى نفس الوقت يامكانه استعمال نفس الملكة فى ذلك الموضوع استعمال القدرة للمفهوم والأدراك المغزى الكلام وغايته وارتباطه بالموضوع وشدة العلاقة الرئيسية بين المطفرق او المفهوم وبين الحادثة ثم اجراء الحكم استناداً على المعرفة وهى الميائى ومصادر العلم فى مسألة الاجتهاد . والذى له ملكة الاجتهاد هذه بمعروف واستعمال مبادئ ومصادر المعلم فهو مجتهد .

والاجتهاد بمقدمة مطلقة من له ملكة الاجتهاد ، فهو يجتهد فى مسألة ولا يجتهد فى أخرى . وإذا تناول المسألة بالدراسة والتحقق يستطيع ان يحكم فيها . وبعد ذلك يصدر حكمه وفتواه اذا وصل الحكم وهو الذى يحكم بعدم معرفته اذا لم يتمعرف وهو ايضا اجتهاد منه . وهذا هو معنى الاجتهاد المطلق . تقسيم الاجتهاد ثم تقسيم المتجهدين الى طبقات هو تقليل درجة مملكة الاجتهاد ووضعه فى مكان دون مايستحق وهو غير صحيح . وأتنا الاجتهاد ينقسم من جهة الاصابة او عدمها وهى ايضا اضافية .

ولذلك يختلفون في الحكم على المسائل [١]. ولقد سئل الإمام مالك عن أربعين مسألة فاجاب على اربعة منها فقط ومن الصحابة من لم يجب على الفور [٢] ولأنهم لم يجبوا على الفور وهذه لاتجلب الخلل لاجتهادهم . وطبعاً لهم فيما بعد تدقيق هذه المسألة مع التفكير فيه للإجابة عليه .

النتيجة :

نحب أن ننهي هذا البحث بمسألتين تمسان الموضوع من ناحية تجويز وجود المجتهد ولزومه وأمكانه في كل عصر كما في عصرنا كذلك .

[١] فذهب جمٌ من العلماء والمجتهدين إلى أنه لا يجوز خلو الزمان عن مجتهد قائم بحجج الله يبين للناس ما أنزل إليهم وقال بعضهم ولابد أن يكون في قطر من يقوم به الكفاية لأن الاجتهاد من فروض الكفاية ، قال ابن الصلاح الذي رأيته في كتب الأئمة يشعر بأنه لا يتأنى فرض الكفاية بالمجتهد المقيد ، قال والظاهر أنه لا يتأنى في الفتوى [٣] .

[٢] فانه لا يخفى على من له ادنى فهم ان الاجتهاد قد يسره الله للمتأخرین تيسيراً لم يكن للسابقين لأن التفاسير لكتاب العزيز قد دونت وصارت في الكثرة الى حد لا يمكن حصره والسنّة المطهّرة قد دونت وتكلم الأمة على التفسير والتجريي والتصحیح والترجیح بما هو زيادة على ما يحتاج اليه المجتهد فالاجتهاد ايسر واسهل من الاجتهاد على المتقدمين ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح وعقل سوى [٤] .

[١] حسن التقاضى فى سيرة الإمام أبي يوسف القاضى ٢٤ - ٢٨ - ٨٢ - ٩١ ، مصر ١٩٤٨ م لـ محمد زاهر الكوثرى ، مقدمة القهاتنى ص ٤ - ١٦ استانبول ١٢٩٩ هـ قاضى زاد شريف بن قاضى عبد الرحيم البخارى ، انظر لما كتب عن اختلاف المجتهدين فى طبقاتهم وتقديمهم لبعضهم الآخر

[٢] كشف البزدوى ١٧/٤

[٣] ارشاد الفحول ٢٢٢

[٤] ارشاد الفحول ٢٢٣

فيبدو من هذا القول البين ان المتأخرین من العلماء والمعاصرین لنا الذين اکثر تأخراً منهم لهم امکانیات وافية وشروط متوافرة للحصول على شرائط الاجتہاد فحينئذ ان دعوى عدم تجمع شروط الاجتہاد لانسان هذا العصر وعالمه دعوى باطلة بما انه من الضروري ان يوجد في كل عصر وحتى في كل قطر مجتهد ليبين للناس ما انزل بهم من الامور والحوادث فلا داعي ولا حاجة الى ضجة ضد الاجتہاد . ولاشك انه اذا وقع هناك خطأ فسوف يوجد من العلماء والمجتهدين من يصحح ذلك ويصيّب الحق ولاداعي ايضاً لمن يدعى تحریف او تغيیر الدين او مبادئ الدين اذا فسح المجال للاجتہاد . فهو لاء الدعاة ضد الاجتہاد هم من العوام الذين لا تعتبر أقوالهم في العلوم الدينية وليس لكل احد حق ان يتكلم في موضوع غير موضوعه وغير مختص به .

فإن الاجتہاد علم واستنباط واستدلال وهو ادراك ما لم ينطق في المنطق وانتقال من القول والنصر إلى المعنى ولذا فإنه صنعة وملكة لا تقبل التجزئة مثل العالم فأن الإنسان اذا حصل على الدكتوراه مثلاً فإنه قد حصل على ملكرة في العلم والعلم من اصعب الصناعات والفنون وهو معرفة استعمال الطرق والمناهج للبحث ، واستعمال طرق الاستدلال والاستنتاج واحتمال الخطأ في الاجتہاد لا يمنع مشروعية الاجتہاد في اي وقت وعصر .

ومن الله التوفيق ، ، ،